ببليوجرافيا شارحة
للإصدارات الحديثه لمعهد التخطيط القومى

عرض : محمد أبو الفتح نصار *

أولا: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية:

■ **تطوير التعليم العالى فى مصر من اجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة / الباحث الرئيسى محمد عبد العزيز عيد . - القاهرة: معهد التخطيط القومى، ١٩٩٧. ٢٢٤ص)** [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٠٨].

اشتملت الدراسة على خمسة فصول، اختص الفصل الأول منها بعنوان "اتجاهات تطوير التعليم العالى" وهو يتناول فى مقدمته اهمية الجامعة فى إعداد القوى البشرية، وفشل الجامعة فى هذا الإعداد ، ومظاهر هذا الفشل مما يستدعى سرعة إعادة النظر فى اوضاعها ومحاولة تشخيص مشاكلها ، والتخطيط لاستعادتها لمكانتها فى قيادة المجتمع ، ثم يتناول مشكلات الجامعة والتعليم العالى ويجمعها فى اربعة محاور، تتمثل فى مشكله التمويل، ومشكلة المكتبات، وضعف العلاقة فيما بين الجامعة ومؤسسات الانتاج، وأخيراً إستراتيجيات التدريس غير المناسبة، ونقص الإمكانيات، وسوء الادارة، ويضع بعد ذلك استراتيجيات للاصلاح تتلخص فى العمل على المواجهة السليمة لتلك المشاكل حيث ناقشها تحت اربعة عناوين وهى التمايز والتمويل والحكومة، حيث يجب ان يتغير دورها ، وأخيرا جاءت السياسات .

أما الفصل الثانى فيحمل عنوان "واقع التعليم العالى "وهو يناقش واقع الجامعات اليوم والسبيل لمواجهة هذا الواقع للعمل على تخطى مافيه من عقبات، وللقيام بذلك كان من

* د.محمد ابو الفتح نصار : مستشار بمركز التوثيق والنشر - معهد التخطيط القومى.

الضرورى التركيز على إحصائيات التعليم العالى لمعرفة هذا الواقع ، ولذلك استعرض هذا الفصل تطور اعداد الطلاب فى الجامعات المصرية ، مؤكداً على اتجاه التطور فى كل من الكليات النظرية والكليات العلمية، ونظراً لظهور تفاوت كبير بين النوعين، أجرت الدراسة مقارنة بين الكليات النظرية والكليات العملية من حيث عدد الطلاب، وناقشت بعد ذلك تطور اعداد خريجى الجامعات، واعضاء هيئة التدريس.

واختص الفصل الثالث بعنوان "تقويم لتطور القوة الشرائية للتمويل الحكومى لمنظومة الجامعات المصرية "ليجرى تقويماً دقيقاً ومفصلاً للقوة الشرائية للتمويل الحكومى، حيث يضع فى البداية صورة لتطور ميزانية الجامعات، ويلى ذلك عرض مسهب للتمايز والتماثل فى نصيب كل جامعة من اجمالى ميزانية الجامعات، وذلك تمهيداً لاجراء تقويم مقارن لمدى حصانة الباب الأول والثانى والثالث للميزانية على مستوى الجامعة، ويتبع ذلك مناقشة للإزاحة والإحلال بمنظومة التعليم الجامعى، من حيث تطور اعداد الطلاب والخريجين وفعالية المنظومة الجامعية إزاحة وتحليلاً، واخيراً يدرس متوسط تكلفة الطالب الجامعى من اجمالى الميزانية وتطور نصيبه من تكلفة إثابة عنصر التعليم الجامعى، ومن تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية، وفى النهاية تطور نصيب المخصص للطالب من ميزانية الانفاق الجارى.

أما الفصل الرابع وهو بعنوان "تطور التعليم الجامعى والعالى - دراسة عن المعاهد الخاصة " فيناقش المعاهد الخاصة ، ووضعها فى التعليم الجامعى والعالى حيث ركز على ظهور بوادر التطوير. ووضع المعاهد الخاصة على خريطة التعليم الجامعى، واستلزم ذلك ضرورة عرض لمحة عن المعاهد الخاصة والطلاب المستجدين والمقبولين والمعيدين بها ، والعوامل التى أدت للتوسع فى انشاء المعاهد الخاصة، ثم بعض الانتقادات للمعاهد الخاصة.

وجاء الفصل الخامس والاخير بعنوان "مستقبل التعليم العالى وسوق العمل" حيث استعرض اهداف وسياسة التعليم العالى فى مصر، ودلالات تطور اعداد الخريجين خلال السنوات الاولى من الخطة الاخيرة، وأكد فى الختام على الاوضاع المتغيرة لسوق العمل فى مصر.

■ **التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر./ الباحث الرئيسى. ثروت محمد على- القاهرة: معهد التخطيط القومى، أغسطس ١٩٩٧ - ٧٧ ص . [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٠٩].**

تستهدف هذه الدراسة التعرف على تطور السياسة الائتمانية فى قطاع الزراعة وتطور الائتمان الزراعى والتمويل الريفى فى مصر ، ثم تحليل البعد الاجتماعى فى علاقات القطاع الريفى بمؤسسات التمويل ، بالاضافة الى نظرة عامة على الآفاق المستقبلية لبنك التنمية والائتمان الزراعى فى ضوء التعديلات الهيكلية للاقتصاد المصرى.

وقامت السياسة الائتمانية فيما يتعلق بالائتمان الزراعى منذ البداية على اساس دعم وتشجيع الحكومة لعمليات إقراض المزارعين، حيث استمرت هذه السياسة وتوالى دعم الدولة لعمليات الاقراض الزراعى سواء العينى أو النقدى منه وتسهيل شروط ومراحل الحصول على ذلك الائتمان حتى اصبح هناك مايمكن ان يعتبر نظاماً ائتمانياً متكاملاً لتمويل الانشطة الزراعية.

ولقد اتضح من تحليل الائتمان الزراعى تطور مفهومه وتوجهه نحو الشمولية، حيث اتسع نطاقه وتزايد المستفيدين بالتمويل الزراعى بما يعنى تحوله نحو التمويل الريفى كمفهوم اشمل واوسع.

فلقد اصبح لبنوك القرى دورها التنموى الملموس بالاضافة الى وظيفتها المصرفية بما تتميز به من الانتشار والتواجد فى المجتمع الريفى ومن ثم المقدرة على وضع خطط الائتمان وتمويل التنمية الزراعية والاجتماعية والخدمات المختلفة المرتبطة بالنشاط الزراعى، وعلى هذا فإنه سوف يكون من المفيد ان يتم توجيه قروض بنوك القرى لخدمة التنمية الريفية.

وفى إطار الآفاق المستقبلية لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى ضوء التعديلات الهيكلية للاقتصاد المصرى ، فإن اهم التعديلات ذات التأثير المباشر على نشاط البنك قد تمثلت فى خروج البنك من تجارة مستلزمات الانتاج الزراعى، وكانت تعتبر مصدراً لنحو ٤٨٪ من ايراداته، فضلاً عن إلغاء دعم الفوائد على القروض الزراعية، وبذلك فقد البنك الميزة النسبية بالمقارنة مع مصادر التمويل الاخرى مثل البنوك التجارية، اضافة الى تمتع الاخيرة بدرجات متميزة من الخدمات المصرفية.

لقد بينت الدراسة ان كل هذه التعديلات والسياسات قد أثرت على أداء البنك واظهرت الحسابات الختامية للبنك تدهوراً كبيراً فى معدلات الربحية، ولذلك حرصت الدراسة على تناول عدد من الاتجاهات المستقبلية الواجب على البنك اتباعها للحد من الآثار السلبية للتعديلات الهيكلية المشار اليها ، وكان من اهمها :

يأن يدخل البنك فى تمويل كافة الانشطة

الاقتصادية فى القطاع الريفى.

وأن يتجنب الدخول فى المشروعات التى لاتحقق تدفقاً مالياً مثل المشروعات ذات العائد الاجتماعى، وهو مايتفق مع نتائج الدراسة الميدانية التى بينت هامشية الدور الاجتماعى للبنك فى السنوات السابقة. والاستفادة من العمالة الزائدة بالبنك فى مجالات الترويج والتسويق المصرفى.

وأخيرا محاولة الاستجابة للطلب المصرفى الفعلى على القروض وليس العمل على اساس توجيه العرض، أو عرض ماهو متاح لدى البنك.

■ **ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسة المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين. الباحث الرئيسى. ممدوح فهمى الشرقاوى- القاهرة : معهد التخطيط القومى ، ديسمبر ١٩٩٧.[سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١١٠].**

اشتملت الدراسة على خمسة فصول. استعرض الفصل الأول منها البناء الصناعى القائم من خلال ايضاح دور الصناعة فى الاقتصاد القومى، والتغير الهيكلى للصناعات التحويلية ، والعلاقه بين الصناعات التحويلية والبعد الجغرافى للتنمية .

وفى الفصل الثانى اوضحت الدراسة العوامل المؤثرة على التنمية الصناعية فى مطلع القرن الحادى والعشرين وهى العوامل العالمية ، والاقليمية، والمحليه . ثم بحث اثر كل من هذه العوامل على القطاع الصناعى المصرى.

وقد خصص الفصل الثالث من الدراسة لبحث مقومات الصناعة المصرية وقدرتها التنافسية من خلال التحديات المعاصرة ، واستعراض الأطر الادارية والادارة الصناعية غير التقليدية من حيث إعادة تنظيم قطاع الاعمال العام الصناعى، والمحاور الرئسية لتحرير الادارة فى قطاع الاعمال العام الصناعى ثم الادارة الصناعية غير التقليدية. واستعراض التوجهات الاستراتيجية لبناء القدرة التنافسية للصناعة المصرية فى مطلع القرن الحادى والعشرين .

وفى الفصل الرابع عرضت الدراسة للقدرات التمويلية للنهوض بالصناعات المصرية من خلال الهيكل التمويلى الراهن لقطاع الاعمال العام الصناعى بأنواعه ، التمويل بالملكية ، والتمويل الذاتى، والتمويل بالاقتراض، والائتمان التجارى. واستخدامات الاموال، وامكانات مصادر التمويل للصناعة المصرية فى بداية القرن الحادى والعشرين من حيث طبيعة ومصدر التمويل . ثم بحث السياسات اللازمة لتوفير التمويل اللازم للصناعة المصرية، وكذلك العوامل العالمية والاقليمية المؤثرة على تمويل الصناعة

المصرية فى بداية القرن الحادى والعشرين.

وعن وضع تصور لملامح الصناعة المصرية فى مطلع القرن الحادى والعشرين كان الفصل الخامس من هذه الدراسة. وقد امكن حساب الوزن النسبى حتى كل من عامى ٢٠٠٢، ٢٠١٧ مع ايضاح الدور التصديرى المستهدف للصناعة المصرية، وتحديد الصناعات التى يجب التركيز عليها فى مطلع القرن الحادى والعشرين من خلال بحث استراتيجية التصنيع حتى عام ٢٠٠٢.

ولقد حرصت الدراسة على استعراض اهم المشروعات الصناعية المطلوب التركيز عليها خلال الخطه الخمسية ٢٠٠٢/٩٧ فى كل من الصناعات الغذائية، ومشروعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزه، ومشروعات الصناعات الكيماوية ومشروعات الصناعات الهندسية، والمعدنية، والتعدينية، والصناعات الصغيرة. كما تعرضت الدراسة لاسس ومحاور اختيار المشروعات الصناعية، ثم السياسات والادوات التنموية اللازمة لتنمية الصناعات المختارة.

وابرزت الدراسة رؤية اتحاد الصناعات واهدافه الاستراتيجية كمياً وزمنياً لتحديد الصناعات المختارة للمرحلة القادمة حتى عام ٢٠١٧، وماقترحه اتحاد الصناعات من محاور لتحقيق هذه الاستراتيجية من خلال القطاعات ذات الاولوية، المحور الجغرافى، ومحور تشجيع الصناعات الصغيرة ، ومحور تنمية الصادرات.

وقد توصلت الدراسة الى مقترح محدد بالصناعات المصرية المقترحة حتى عام ٢٠١٧ موضحه الركائز والاهداف اللازمه لتحقيق ذلك.

■ **آفاق التصنيع وتدعيم الانشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفيه مستدامه فى مصر./ الباحث الرئيسى راجيه عابدين خير الله.- القاهرة: معهد التخطيط القومى، ديسمبر ١٩٩٧ - ٢٤٤ ص** [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١١١].

نظراً لتعدد وتشعب الموضوعات والقضايا التى يطرحها موضوع التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة، فقد ركزت هذه الدراسة على التحليل المتعمق لبعض المحاور الرئيسية ذات الاهمية الخاصة فى الحاضر والمستقبل المنظور والبعيد من اجل تنمية ريفية متوازنة ومستدامه.

وتشمل الدراسة سبعة فصول. خصص الفصل الاول منها لايضاح مفهوم وابعاد ومحددات التنمية الريفية المتواصلة، من خلال استعراض هذا المفهوم، ثم التعريف بالفواعد الاساسية للتنميه الريفية ، واستعراض المراحل الاساسية لبرنامج التنمية الريفية .

وكان الفصل الثانى عن التصنيع كأحد منطلقات التنمية الريفية المتواصله من خلال

التعرض لاهمية الصناعات الريفية، وملامحها الحالى، ودراسة حالة عن الدور المرتقب للصناعات الريفيه فى محافظتى اسيوط والوادى الجديد.

ثم جاء الفصل الثالث عن الطاقه فى اطار التنمية الريفية (المستدامه) من خلال استعراض كل من دور الطاقه فى التنميه، وكهربة الريف المصرى من اجل تنمية متوازنه ومستدامه، والتعريف بمصادر الطاقه المتجددة وإمكانات استخدامها فى الريف.

وعن تكامل الخدمات والحفاظ على الموارد الطبيعية فى إطار التنمية الريفية المتواصلة كان الفصل الرابع من الدراسة.

وخصص الفصل الخامس لبحث تطوير نظم المعلومات من اجل تنمية ريفية متواصله فى مصر.

وجاءت توصيات الدراسه عن آفاق التصنيع من اجل تنميه ريفية متواصله فى مصر من خلال :

* توزيع الاستثمارات على الاقاليم توزيعاً متوازناً.

* توجيه جزء من القروض والمنح المخصصة للمشروعات الصناعية وخاصة الصغيرة منها والحرفية الى شباب الفلاحين بالقرى .

* عقد دورات للتدريب التحويلى لشباب الفلاحين.

* امكانية تطبيق برنامج مجموعة سبارك الصينية لتنمية القرية.

* توجيه برامج محو الامية بالريف وتوجيهها للعمل الانتاجى.

■ **الزراعة المصرية والسياسة الزراعية فى إطار نظام السوق الحرة./ الباحث الرئيسى عبدالقادر دياب . - القاهرة : معهد التخطيط القومى، فبراير ١٩٩٨ - ٣٩٠ ص. [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١١٢].**

تحددت الاهداف العامة لهذه الدراسة فى تحليل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى الزراعة المصرية ودورها فى الاقتصاد القومى مع استشراف الآفاق المستقبلية للتنمية الزراعية، واهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

قسمت الدراسة الى بابين رئيسين يهدف الباب الاول منها الى عرض السمات العامة للزراعة المصرية واستشراف الآفاق المستقبلية للتنمية بها، ولتحقيق هذا الهدف تضمن هذا الباب خمسة فصول بحثيه، حيث اشتمل الفصل الاول منها على دراسة الموارد الزراعية للزراعة المصرية. أما الفصل الثانى منها فقد تناول دراسة السمات العامة للمزرعة المصرية من حيث مساحتها والموارد البشرية والرأسمالية بها ثم مدى استجابتها الى المؤشرات

الاقتصادية. وبالنسبة للفصل الثالث فقد استهدف دراسة تخصيص الموارد الزراعية فيما بين الانشطة الانتاجية المختلفة فى الزراعة المصرية ودراسة انتاجية هذه الموارد.

أما الفصل الرابع فقد تناول دراسة وتحليل تطور دور الزراعة المصرية فى الاقتصاد القومى.

وبالنسبة للفصل الخامس فقد استهدف دراسة وتحليل الميزه النسبية للزراعة المصرية فى انتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية سواء من منظور المنتج الزراعى أو المنظور القومى.

أما الباب الثانى من الدراسه فقد استهدف عرض وتحليل الجوانب المختلفة للاسواق المحليه للسلع الزراعية بغرض الكشف عن أوجه القصور بها وعناصر تطويرها بما يفى بتوفير الشروط والضمانات اللازمه بها لعمل آليات السوق بكفاءه ثم طرح تصورات الدراسه بشأن التوجهات العامه للسياسة الزراعية وبأدواتها المختلفة.

■ **الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرون./ الباحث الرئيسى سعد طه علام.- القاهرة : معهد التخطيط القومى ، فبراير ١٩٩٨ - ٢٠٦ ص.[سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١١٣].**

تقدم الدراسة تصوراً عملياً متكاملاً عن التحديات والآفاق المستقبلية للقطاع الزراعى ومدى قدرته على مواجهة احتياجات المجتمع، فقد تم تقسيم الدراسة الى سبعة فصول، تناول الفصل الاول بالدراسة والتحليل الامن الغذائى وابعاده المستقبلية حيث حدد ثلاثة عناصر لتحقيق الامن الغذائى تتمثل فى: ان يكون هناك حد ادنى من امدادات الاغذية الاساسية ، وان تكون هذه الامدادات مستمرة ، وان تتوافر الامكانيات الاقتصادية لجميع افراد المجتمع لشراء مايلزمهم من هذه الاغذية.

بينما تناول الفصل الثانى من الدراسة البطالة فى الريف بصفه عامه وفى الزراعه بصفه خاصه بأنواعهاالمختلفة سواء كانت مقنعة ومدى اختلاف الآراء حولها، أو موسميه واتفاق الجميع على وجودها، ثم اخيراً البطاله السافره والتى بدأت تظهر منذ أواخر الستينات.

وعرضت الدراسة لبعض المقترحات لمواجهة مشكلة البطالة فى المستقبل لعل من اهمها:

زيادة الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح اراضى جديدة.

* وضع سياسة توزيعية مناسبة تراعى الخبرات المستفادة من التجارب الماضية.

* ضرورة ايجاد الحافز المناسب لكى يشارك القطاع الخاص فى زيادة معدلات الاستثمار.

* حفز القطاع الخاص على انشاء العديد من المشروعات الاخرى المرتبطة بالنشاط الزراعى.

وقد استعرضت الدراسة فى الفصل الثالث اسباب فقد وهدر الموارد الارضية الزراعية وتلوث البيئة الزراعية، ووضعت بعض المقترحات للحد من هاتين المشكلتين.

ومن اهم المقترحات للحد من الهدر البيئى للاراضى الزراعية توعية الريفيين بأسباب التلوث البيئى وقوانين حماية البيئة الزراعية، ووضع سياسة زراعية واضحة المعالم للسنوات القادمة ذات اهداف محددة ، توضح فيها اساليب الاستغلال الأمثل لاستخدام الاراضى الزراعية، وتطبيق التشريعات البيئية بحزم وتشديد العقوبات على المخالفين لها .

وقد توقعت الدراسة فى الفصل الرابع ان يواجه قطاع الزراعة مع مطلع القرن القادم العديد من التحديات، يأتى فى مقدمتها الزيادة السنوية فى السكان، والعجز فى الانتاج من السلع الزراعية بالاضافة الى التغيرات الجديدة والمتوقعة التى تفرضها طبيعة النظام العالمى الجديد.

واختص الفصل الخامس بالصادرات الزراعية التى مازالت فى تدهور مستمر مقارنة بالواردات، فلم تشغل الصادرات الزراعية إلا مانسبته ١١,٠٣ ٪ من اجمالى الواردات الزراعية و٣,٥ ٪ من اجمالى الواردات الوطنيه.

وتناول الفصل السادس من الدراسه مفهوم المشكله المائيه وفى هذا المجال هناك ثلاثه محاور تشمل الوضع الراهن للمشكله المائيه واهم الموارد المائيه المتاحه ثم اسلوب استخدام هذه الموارد ومدى كفايتها وكفائتها، وقد تناولت الدراسة الموقف المائى لعام ١٩٩٦/٩٥ مقارناً بعام ١٩٩٥/٩٤ وذلك بهدف الوقوف على الحاله الراهنه ومدى امكانية التوسع الزراعى المستقبلى. بالاضافة الى دراسة تحليلية للانماط التوزيعية للموارد المائية فى القطاعات المختلفة.

وجاء الفصل السابع من الدراسة ليستعرض جانباً هاماً يتمثل فى التغير الذى طرأ عالمياً ومحلياً وضرورة استجابة الفكر التنموى لهذه التغيرات وتطوير افكار واساليب مواجهتها، حيث قد تبدل الفكر الاقتصادى والادارى والسياسى تبدلاً كبيراً خلال العقود الاخيرة.

وتناول الجزء التالى من هذا الفصل اربع نقاط اساسية وهى: كيفية اداره القطاع الزراعى فى ظل التخطيط الشامل - المرحله السابقه - ثم الاصلاحات الهيكلية وقطاع الزراعه، واداره القطاع المقترحه فى ظل حرية السوق ثم يلى ذلك الاهداف الزراعية المتوخاه فى ظل

حرية السوق .

وأخيرا اشارت الدراسة للاصلاحات الهيكلية فى اسلوب ادارة القطاع الزراعى والتى ارتبطت الى حد كبير بالمتغيرات الاقتصادية القومية.

ووفقاً لما سبق فإن ادارة القطاع الزراعى سوف تتولاها (الاتحادات - التعاونيات - وزارة الزراعة - بنك الفلاحين) لتكون ما يطلق عليه المجلس الزراعى الذى يتولى وضع خطه القطاع وتوجيه الانتاج واستخدام الموارد وتحديد المستلزمات وتقدير التمويل اللازم .

وتنتهى الدراسة بعرض اهداف الزراعه فى ظل الاصلاح الاقتصادى والتى تتمثل فى زيادة الانتاج - تطوير الاصناف والسلالات - التوسع الافقى - تطوير وترشيد اساليب الرى - زيادة الصادرات الزراعية - نشر ودعم المشروعات الصغيرة فى القطاع ومتطلبات التوسع فى تنمية تلك الصناعات والتى تتمثل أساساً فى التمويل والتسويق والمعونه الفنيه.

■ **التعاون بين دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا./ الباحث الرئيسى .اجلال راتب- القاهرة: معهد التخطيط القومى، مايو ١٩٩٨ -٢٦٥ ص.[سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١١٤].**

تضمنت هذه الدراسة خمسة فصول. كان الفصل الاول منها عن الاطار العام للتعاون بين دول الشرق الاوسط من خلال بحث اشكاليات المفهوم بالنسبه للشرق الاوسط، والتطور التاريخى للتعاون الاقليمى فيه، ثم الشرق أوسطيه فى مواجهة كل من المتوسطيه والعروبه.

وفى الفصل الثانى استعرضت الدراسة التجارة الخارجية لدول الشرق الاوسط من خلال الأهمية النسبية والنمو الاقتصادى والهيكل السلعى، والهيكل الجغرافى وتجارة دول الشرق الاوسط، وموازينها التجارية.

وأوضحت الدراسه فى الفصل الثالث آفاق التعاون بين دول شمال افريقيا (دراسة حالة تكامل الاسواق) من خلال بحث كل من علاقات التجاره فيما بين الاقليم ، واتجاه التجاره الخارجيه لدول شمال افريقيا، وعلاقات التجاره الخارجية لمصر مع دول المغرب العربى، والمزايا النسبية الظاهرية، والحماية والتعاون الاقتصادى فى المنطقه من خلال بحث هيكل الحماية خلال الثمانينات والمجهودات الحديثه للتحرير، كما اهتمت الدراسة باستعراض ميراث شبه الاقليم (شمال افريقيا) من الأطر المؤسسيه الثنائية متعدده الاطراف، كذلك بحث آفاق التعاون بين دول شمال افريقيا فى مجال تكامل الاسواق.

وقدم الفصل الرابع دراسة للاستراتيجية الاسرائيليه والرد المصرى عليها من خلال بحث

استراتيجية المفاوضات، والانماط المتوقعه للتعامل الاقتصادى الاسرائيلى الفعلى مع العرب والرد المصرى عليها .

واختتمت الدراسة فى فصلها الخامس باستعراض الاستراتيجية المصريه للتعاون الاقتصادى فى الاجلين المتوسط والطويل من خلال استراتيجية للانطلاق الاقتصادى وتحديد وتعريف منطقه التكامل الاقتصادى.

■ **تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الازمات المهدده لاطراد التنميه: المرحله الثانيه./ الباحث الرئيسى محرم صالح الحداد .- القاهرة : معهد التخطيط القومى، يونيو ١٩٩٨ - ٤٤٥ ص .[سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١١٥].**

تضمنت المرحلة الاولى من الدراسة - والتى صدرت فى سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٠٥) فى نوفمبر ١٩٩٦ - الاطار النظرى للموضوع وذلك بالتعرض لمفهوم الأزمات: ابعادها، وجوانبها ، وكذلك المفاهيم المرتبطة بموضوع ادارة الأزمات، ثم تعرض هذا الجزء لقضية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطورها، وكيفية توظيفها فى ادارة الأزمات ليخلص بوضع نموذج عام لنظام معلومات ادارة الازمات، وقواعد البيانات المرتبطه بها، كما تضمنت المرحلة الاولى ايضا ست أزمات اساسيه (اجتماعية ومن صنع الطبيعة) ذات تأثير واسع على التنمية وهى ازمات الزلازل ، الديون الخارجية ، السياحه، تلوث مياه الشرب، الأزمات الصحيه، وأزمة الغذاء. وذلك من منظور تطوير مقترح أولى لقاعده معلومات ونظم لادارة كل ازمة.

لذلك فقد برزت الحاجه الى اهمية استكمال وبلورة المرحلة الاولى من الدراسة وخاصة فى تطوير بعض الاساليب ونظم الخبرة لعدد من الأزمات التى تم تناولها فى المرحلة الاولى من الدراسة. محاولة تنفيذ احدى قواعد ونظم المعلومات الخاصه بأزمه من الأزمات التى تم دراستها.

ولكل ماتقدم فقد اشتملت الدراسة فى المرحلة الثانيه على خمسة فصول ، خصص الفصل الاول منها لدراسة اهمية وجود ادارة فعالة للأزمات المهدده لاطراد التنميه من خلال بحث كل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمات، واهمية الادارة الفعالة للأزمة على مستوى المنظمه أو الكيان الادارى ومن ثم إقتراح إطار مؤسسى بإدارة الأزمات والكوارث على المستوى القومى فى مصر وذلك بدراسة بعض التجارب الدوليه ثم استعراض الوضع القائم فى جمهورية مصر العربية .

كما اهتمت الدراسة فى الفصل الثانى بعرض إطار مفاهيمى لمناهج واساليب التنبؤ ببعض الأزمات والمخاطر التى تواجه مصر من

خلال تحديد اهمية اساليب التنبؤ بالازمات فى دعم متخذ القرار، ومشكلة ندرة الموارد المائية، ومخاطر وآفاق تلوث مصادر المياه، ومخاطر السيول والفيضانات . ثم التعرض لكارثه من خلال دراسة التنبؤ بالزلازل عن طريق الربط بحركة كواكب المجموعة الشمسية، واستخدام الطرق العلمية الاحصائيه فى التنبؤ بالزلازل. وعن مخاطر التغير المناخى من خلال الأزمات والمخاطر المحتمله نتيجة لتأثير التغير المناخى على مصر، ونماذج التنبؤ بذلك، والنماذج المتكاملة لدراسة تأثير التغير المناخى على مصر، ثم عرض لبعض الاساليب المستخدمة فى التنبؤ بالأزمات .

وفى الفصل الثالث تم وضع تصميم متكامل لنظام قواعد بيانات لادارة بعض الأزمات فى مصر،مثل تلوث مياه الشرب، وازمة الزلازل والأزمات السياحيه، والأزمات الصحيه (وباء الكوليرا)، وأزمة الديون الخارجيه . ثم تحديد إطار متكامل لنظم معلومات ادارة الأزمات، واسلوب تكوين قاعدة البيانات المركزيه، وانواع ملفات قاعدة البيانات.

واختص الفصل الرابع بدراسة بناء نظم خبرة لادارة الازمات من خلال استعراض نظم الخبره ومفاهيمها، ومجالات استخدامها، واهدافها ووظائفها، والهيكل العام لنظام الخبره، والاشخاص المشاركين فى بناء نظام الخبرة وقدراتهم المطلوبه ثم ذكرت الدراسة نظم خبرة مقترحة فى ادارة بعض الأزمات.

وعنى الفصل الخامس من الدراسة بتنفيذ قاعدة معلومات ازمة الديون الخارجيه من خلال بحث نظام قاعدة معلومات أزمة الديون الخارجية ، ومراحل التعامل مع النظام، ونواحى القصور فى بيانات أزمة الديون الخارجية، ومخرجات قاعدة المعلومات من حيث عناصر الدين الخارجى، ومعدلات التغير فى عناصر الديون الخارجية ١٩٩٤/٨٦، وبيان العجز فى ميزان المدفوعات مرتباً تنازلياً خلال الفترة ١٩٩٤/٨٦.

حول اهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين / الباحث الرئيسى / وفاء احمد عبد الله -- القاهرة: معهد التخطيط القومى، يونيه ١٩٩٨ -٠-٦٥ ص. [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١١٦].

تتناول هذه الدراسة مناقشة اهم التحديات الاجتماعية التى تواجه خطط التنمية فى القرن الواحد والعشرين فى بعض من المجالات التى يهتم بها مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى بمعهد التخطيط القومى وهى مجالات التعليم والصحة والبيئة والسياحة والاعلام.

تتناول الدراسة فى بدايتها مناقشة عامة

حول ملامح القرن الواحد والعشرين ثم تناقش اهم التحديات التى تواجه بعض خطط التنمية المحلية فى خمسة مجالات هى التعليم والصحة والبيئة والسياحة والاعلام. وذلك بهدف عرض ومناقشة اهم التحديات الواقعة فى نطاق كل من هذه الجالات مع محاولة الخروج برؤى جديدة لطبيعة هذه المجالات فى القرن الواحد والعشرين فى ج.م.ع.

وتشتمل الدراسة على ستة فصول اختص كل فصل منها فى ترقيم خاص بعرض لأحد. التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين من خلال ورقه بحثية أو اكثر فى كل فصل منها.

فيتناول الفصل الأول مناقشة عامة حول ملامح القرن القادم، ومصر واطلاله الألفيه الثالثه.

بينما يختص الفصل الثانى بورقتين بحثيتين عن تطوير التعليم لمواجهة احتياجات القرن الحادى والعشرين، والتعليم المستمر كضرورة من ضرورات القرن الواحد والعشرين.

وفى الفصل الثالث تعرض الدراسة لبعض التحديات الصحية فى القرن القادم من خلال ايضاح التفاوت فى توزيع الموارد المتاحه، والرعايه الصحيه للطفوله والأمومة، والصورة المرضيه واسباب الوفاة، والوضع الصحى والبيئه الصحيه، والامن الصحى ثم وسائل اصلاح الوضع الصحى.

وتوضح الدراسة فى الفصل الرابع التحديات البيئية فى مواجهة القرن الحادى والعشرين من خلال تحليل بعض الاوضاع البيئية واستراتيجيات وسياسات وخطط التنمية فى مصر.

ويقدم الفصل الخامس ورقه بحثيه عن التحديات الاجتماعية للسياحة فى القرن القادم من خلال بحث كل من استراتيجيات وسياسات واهداف التنميه السياحيه واهدافها حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٦.

ويختص الفصل السادس بورقه بحثيه حول اهم التحديات فى مجال الثقافه والاعلام فى القرن القادم.

■ **محددات الطاقه الادخاريه فى مصر: دراسة نظرية وتطبيقية ./ الباحث الرئيسى/ ابراهيم حسن العيسوى -- القاهرة : معهد التخطيط القومى ، يوليو ١٩٩٨ -- ٢٥٣ ص [سلسلة قضايا التخطيط والتنميه رقم ١١٧].**

يؤكد الفكر الاقتصادى ،كما تؤكد خبرات التنمية ، سواء فى الدول الصناعية المتقدمة أم فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع، ان الادخار احد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادى، وان تحقيق معدلات مرتفعة للادخار كان احد العوامل الرئيسية المفسرة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادى فى هذه الدول.

ومن الملاحظ على الصعيد المصرى ان معدل الادخار قد شهد تدهوراً ملحوظاً فى الثمانينيات وفى النصف الاول من التسعينيات.

ولقد اصبح تنشيط النمو الاقتصادى فى مصر مطلباً ملحاً من عدة زوايا. أولها: احتدام مشكلة البطالة وتفاقم آثارها الاجتماعية. وثانيها: تزايد الاهتمام بالتنمية البشرية. وثالثها: ان انعاش النمو الاقتصادى هو احد الاهداف المعلنه للمرحلة الثانية من برنامج التثبيت والتكيف الذى تطبقه الحكومة المصرية.

وبالنظر الى الصلة القوية بين النمو الاقتصادى والادخار، فإن احد المفاتيح المهمة لتنشيط النمو الاقتصادى فى مصر هو العمل بشتى السبل على زيادة المدخرات الوطنية.

وينقسم البحث الى اربعة ابواب، ويشتمل كل باب منها على ثلاثة فصول ويتناول الباب الاول تفسير السلوك الادخارى فى مصر - من خلال دراسة قياسية للفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٢ ، باستعراض بعض الدراسات السابقه لقياس دالة الادخار، مع التركيز على الدول الناميه ومصر، ثم اقتراح منهج لتفسير السلوك الادخارى فى مصر ومقتضيات استخدامه من البيانات ، وعرض لنتائج القياس واختبارات تحليل الاهمية النسبية للعوامل المحدده للادخار، ومدى حساسيته للصدمات الخارجيه.

ويبحث الباب الثانى الادخار العائلى ونتائج تحليل السلوك الادخارى لعينه صغيره من المصريين.

واختص الباب الثالث من البحث بتطور الادخار العام فى مصر والعوامل المؤثره عليه من خلال تحديد المفاهيم والمكونات والمحددات، وعرض لتطور الادخار العام فى الفترتين ٧٤-١٩٨٠، ٨٠/١٩٨١-٨١/١٩٩٥.

أما الباب الرابع فكان عن الاستثمار المالى كشكل من اشكال الادخار فى مصر من حيث الودائع والاوعية الادخارية بالجهاز المصرفى، وشهادات استثمار البنك الاهلى المصرى كشكل من اشكال الادخار العالمى، وادوات الاستثمار المالى الاخرى فى مصر.

■ **تصور حول تطوير نظم المعلومات الزراعية ./ الباحث الرئيسى عبد القادر دياب.- القاهرة : معهد التخطيط القومى، يوليو ١٩٩٨ .- ٢٦١ ص** [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١١٨].

ان الاتجاه للاخذ بنظام آليات السوق الحرة فى توجيه النشاط الاقتصادى، يجعل من مراجعة نظم المعلومات القائمة ضرورة ذات اهمية ليس من منظور الحاجة الى توفير

المعلومات الدقيقه اللازمة لتطبيق نظام التخطيط التاشيرى فقط ، بل من منظور ضرورة توفير المعلومات اللازمة لكل من المنتج والمستهلك ، والوسطاء العاملين فى الاسواق والمشاركين فى النشاط الاقتصادى المصرى ايضا.

وأوضحت الدراسة ان مراجعة نظم المعلومات الزراعية والقائمة حالياً تكشف عن وجود بعض أوجه القصور بها سواء من حيث نقص البعض من البيانات والمعلومات اللازمة أو من حيث الحاجة الى ضرورة تعديل مصادر الحصول على البعض الآخر من البيانات والمعلومات وطريقة الحصول عليها. ولهذا فقد استهدفت الدراسة الحالية وضع تصور لنظام المعلومات الزراعية يمكن معه تجنب وجود أوجه القصور المشار اليها ويفى بإحتياجات كل من مخططى وواضعى السياسات الزراعية، والاطراف المتعاملة فى اسواق السلع الزراعية.

وقد ركزت الدراسة على وضع هذا التصور على مجموعة البيانات والاحصاءات الاساسية اللازمة على مستوى قاعدة البيانات الاساسية لهذا النظام.

وفى اطار هذا الهدف تضمنت الدراسة ستة فصول . اشتمل الفصل الأول منها على التعريف بنظم المعلومات ، ومستخدمى المعلومات الزراعية ثم التعريف بقطاع الزراعة وتصنيفاته .

أما الفصل الثانى فيتضمن التعريف بالانشطة التى تمارس من قبل مخططى وواضعى السياسات الزراعيه اللازمه لتلبية احتياجاتهم منها متضمناً تعريف كل من هذه البيانات والمعلومات ، ومصادر وطرق الحصول عليها ودوريتها.

ويتضمن الفصل الثالث التعريف باهتمامات الاطراف المتعامله فى اسواق السلع الزراعيه بالمعلومات الزراعيه، ونوعية البيانات والمعلومات الزراعية المطلوبه لتوفير احتياجاتهم منها.

كما يعنى الفصل الرابع بتعريف الانشطة التى تمارسها الجهات الادراية ، والاشرافية والرقابية، وتحديد احتياجاتها من البيانات والمعلومات الزراعية.

كما يشتمل الفصل الخامس من الدراسة على التعريف بالاطراف الاخرى المستخدمه للبيانات والمعلومات الزراعية ، واحتياجاتها منها، ثم طرح تصور لنظام المعلومات الزراعية المقترح ، وادارته وتشغيله .

أما الفصل السادس والاخير فيتضمن التعريف بنظام المعلومات الزراعية الحالى، وأوجه القصور به ثم نتائج وتوصيات الدراسة.

■ **التوقعات المستقبليه لامكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى ./**

الباحث الرئيسى سعد طه علام .- القاهرة : معهد التخطيط القومى ، نوفمبر ١٩٩٨ .- ٢٢١ ص .[سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١١٩].

تعانى مصر من عده مشاكل اقتصاديه واجتماعيه تؤثر على عملية التنمية وتقلل من تسارعها. إلا انه بالنظر لما هو متاح من موارد فإن هناك امكانية كبيرة للحد والتخلص من عديد من مشكلات مصر الاقتصادية.

وتعد زيادة معدلات النمو السكانى واختلال التوزيع المكانى للسكان (المأهول حوالى ٦٪ من مساحة مصر). من ضمن اهم مشكلات ومعوقات التنمية.

وبالتالى جاءت اهمية وضرورة مشروع تنمية وتعمير واستزراع منطقة جنوب الوادى . ليس فقط لاقامة مجتمعات عمرانية جديدة تقلل من كثافة السكان داخل الوادى القديم، ولكن ايضاً لمجابهة عديد من المشكلات الاقتصادية والتنموية. مثل توفير المنتجات الزراعية التى تؤدى الى تحقيق الأمن الغذائى، ورفع معدلات الاكتفاء الذاتى، وزيادة الصادرات وتحسين الميزان التجارى ، كذلك توفير فرص العمل عن طريق مايتيحه هذا المشروع القومى الضخم من مجالات عمل سواء زراعية أو صناعية أو خدمية أو غير ذلك.

ومن هذه المنطلقات كان الاهتمام بإعداد هذه الدراسة والتى جاءت فى سبعة فصول شاملة اهم الجوانب المتعلقة باقتصاديات المشروع فى محاولة للبحث فى متطلبات إنجاحه وتطوير ايجابياته ومناقشة مشكلاته وحلولها - والحد من سلبياته وكيفية تلافيها.

وتشمل الدراسة سبعة فصول. كان الفصل الاول منها عن مبررات ودوافع تنمية جنوب الوادى والخصائص الطبيعية للمنطقة.

ويتضمن الفصل الثانى منها عرضاً لخطة الاستصلاح والاستزراع لجنوب الوادى من حيث الموارد المائية، والاراضى المتوفره بمنطقة المشروع وتصنيفها.

ويستعرض الفصل الثالث التركيب المحصولى المقترح ، وعرض الطبيعية للانتاج الزراعى والحيوانى لمنطقة جنوب الوادى.

ويبين الفصل الرابع الإطار المؤسسى للتوسع الزراعى، ومحدداته ومعوقاته فى جنوب الوادى.

ويورد الفصل الخامس النظام التمويلى والتسويقى المقترح تطبيقه فى جنوب الوادى.

ويصف الفصل السادس المجتمع الجديد المحيط بالمشروع وخصائصه، والمجتمع الزراعى المستهدف ، وتنمية المرأة فى جنوب الوادى.

ويوضح الفصل السابع والاخير الجوانب البيئية لتنمية جنوب الوادى من خلال عرض

الآثار البيئية المحتملة، وسبل تفادى السلبية منها، وامكانيه تحقيق إيجابيات بيئية للمشروع.

ثانيا: سلسلة المذكرات الخارجية:

■ **بعض التطورات الحديثه فى النماذج الاقتصاديه الكلية : ورقه مسحية ./اعداد فتحيه زغلول.- القاهرة : معهد التخطيط القومى ، مارس ١٩٩٧ -٥٣ص [سلسلة المذكرات الخارجية رقم(١٥٩١)].**

تشتمل الدراسة على مقدمة هامة وخمسة اجزاء، فتعرف المقدمة النماذج وأهميتها فى دراسة العلاقات المتشابكة بين المتغيرات الاقتصادية، وفى اتخاذ القرارات الاقتصادية فى ضوء النتائج المستخلصة منها.

وتقدم الدراسة فى الجزء الاول منها النماذج متعددة القطاعات كإطار مناسب لدراسة وتفهم وادارة التغيرات الهيكلية وتأخذ هذه النماذج متغير الانتاج على مستوى من التقسيم بحيث يبين اهم الاختلافات فى هياكل الانتاج والتجارة وبحيث يسمح بدراسة التغيرات الهيكلية والتأثير المتبادل بين متغيرات الانتاج والطلب.

كما استعرض الجزء الثانى من الدراسة ماشهدته النمذجة الاقتصادية على مدى العقود الثلاثة الاخيرة من تطورات كبيرة. فالنمذجة والنماذج الاقتصادية ليست علوماً مستقلة ولكنها خليط لعدة فروع من المعرفة وبالتالى فإن التقدم فى هذه العلوم أدى الى تطورات كبيرة فى النمذجة . ولذلك فقد خصص الجزء التالى من البحث لاستعراض اهم التطورات الحديثة فى نمذجة الاقتصاد الكلى للمدى القصير والمتوسط.

ويختص الجزء الثالث من الدراسة بإيضاح كيف ان نماذج التوازن العام قد اصبحت من اكثر النماذج استخداما سواء على المستوى القومى أو فى المؤسسات الدولية، وخاصة البنك الدولى الذى اصبح يستخدمها بكثرة فى دراساته منذ حوالى ١٠ سنوات، وذلك لتقييم السياسات واعداد سيناريوهات سياسات الاصلاح لعدد كبير من الدول النامية.

كما يقدم الجزء الثالث من الدراسة وصفاً لنماذج التوازن العام واستخدامها فى تحليل السياسات من اجل التنمية، وبيان التطورات الحديثه فى استخدام هذه النماذج .

ويعرض الجزء الرابع من الدراسة اربعة نماذج توازن عام تم بناؤها، الاول لتونس (١٩٨٩) وقد استخدم فى بنائه منهجية قيمة التبادل. ويوفر هذا المنهج العديد من العلاقات السلوكية الجاهزة لكى يختار منها المستخدم. ويقوم المنهج بترجمة العلاقات المختارة الى الصيغة الرياضية ، وكذلك يقوم بحل النموذج دون أى تدخل من المستخدم. والنموذج الثانى

للكويت (١٩٨٨)، وقد اعد لتوفير أداة فنية لمتخذ القرار لاختيار مسار الاقتصاد الكويتى فى الاجل المتوسط، من حيث تحسين انتاجية الكويتيين والوصول الى هيكل سكانى متوازن واعادة هيكلة الاقتصاد. والنموذجين الثالث والرابع لمصر. اعد الثالث لدراسة الآثار الاقتصادية لسياسات التعديل الهيكلى المرتبطة بالانتاج واسعار الطاقة وتحرير الاسعار المحلية، والانفاق الحكومى والاستثمارى ونظام الدعم والضرائب واصلاح سعر الصرف وميزان المدفوعات ، ومعدلات الاجور الاسمية ، ومستويات البطالة، وازدواجية الاسواق مابين القطاع العام والخاص. وصمم النموذج الرابع لدراسة الاستجابة الفورية فى الاقتصاد القومى المصرى لزيادة السعر المحلى للنفط حيث كان فى اوائل الثمانينات لايزيد على ٢٠٪ من السعر العالمى.

أما فى الجزء الخامس فتستعرض الدراسة باختصار نموذجين احدهما اقليمى وقد تم فى اطار مشروع استشراف الوطن العربى الذى اشرف عليه مركز دراسات الوحدة العربية. والآخر عالمى تم تطويره فى المعهد العالمى لتطبيقات النظم بالنمسا (IIASA) فى اطار برنامج نظم الطاقة الذى يهدف الى دراسة امكانيات واحتمالات الطاقة فى العالم فى المستقبل.

■ **استخدام البرمجه الخطيه فى قطاع التعليم ./ اعداد عفاف فؤاد نخله -. القاهرة: معهد التخطيط القومى، مايو ١٩٩٧ - ٥٤ ص [سلسلة المذكرات الخارجية رقم ١٥٩٢].**

باعتبار ان مرحلة التعليم الابتدائى والاعدادى معاً (مرحلة التعليم الاساسى) هى القاعدة الاساسية فى منظومة العملية التعليمية والاساس فى مستوى التنمية البشرية لما يملكه المجتمع من رأس مال بشرى، فإن الاهتمام بتلك المرحلة ضرورة اساسية بإعتبارها المرحلة التعليمية الاساسية للفرد.

وتتبنى الدولة فى الوقت الحالى سياسة تطوير التعليم منذ المراحل الاولى الى مراحل مابعد التخرج من الجامعات.

وقد استهدفت الدراسة تطبيق نموذج برمجة خطية فى قطاع التعليم (مرحلة التعليم الاساسى) والذى يهدف الى التوزيع الامثل لتلاميذ المناطق بالاحياء المختلفة فى المدارس الكائنة بالمنطقة كلها آخذا فى الاعتبار تقليل المسافة التى يقطعها التلميذ من منزلة الى المدرسة الكائنة فى حى سكنه أو حى مجاور قريب .

وقد تم تشغيل النموذج باستخدام نظم النماذج الجبرية GAMS لاكثر من مره وذلك لامكانية تغيير البيانات الافتراضية فى

النموذج بهدف التقريب من الواقع العملى.

وقد تم تشغيل النموذج فى حالات تثبيت كثافة الفصل، واضافة قيد بالنسبة لكثافة الفصل، وجعل كثافة الفصل متغيرة بالنسبة لكل مدرسة فى الحى أو فى المنطقة ككل.

وقد اوضحت الدراسة ان النموذج من الناحية العملية متعدد المزايا من ناحية امكانية استخدامه ليس فقط فى تقليل المسافة المقطوعة من التلميذ فى ذهابه وايابه من المدرسة بل يمكن استخدامه فى زيادة عدد المدارس أو الفصول الدراسية وصولاً الى كثافة محددة مستهدفة للفصل لتحسين العملية التعليمية وزيادة عدد المدارس أو الفصول مستقبلاً فى ضوء التنبؤ بعدد الاطفال فى سن المدرسة. ومراعاة توزيع المدارس داخل الاحياء المختلفة بالمدن العمرانية الجديدة بما يتناسب مع عدد السكان المستهدف اقامتهم فى هذه المدن وكثافة الفصل. وتحسين العملية التعليمية من ناحية العلاقة بين المدرس وعدد التلاميذ فى الفصل (نصاب المدرس من التلاميذ) وذلك باعتباره متغيرا يخدم كفاءة العملية التعليمية ومدى حاجة العملية التعليمية لمعلمين جدد مما قد يتطلب اعداد خطة لتكوين كوادر تعليمية جديدة. واعادة توزيع التلاميذ على المدارس الموجودة المجاورة فى ضوء المسافة المقطوعة كأولوية اولى ثم كثافة الفصل فى مرحلة ثانية.

■ **الرعاية الاجتماعية فى الامارات: تحديات ورؤى مستقبليه ./ إعداد مدحت محمد محمود أبو النصر .- القاهرة :معهد التخطيط القومى.٢٣ ص (سلسلة المذكرات الخارجية رقم ١٥٩٢).**

تشتمل الدراسة على مقدمة واربعة مباحث، وقد خصص المبحث الاول منها للتعريف بمفهوم الرعاية الاجتماعية واهدافها.

وعن اهداف الرعاية الاجتماعية فقد اصبحت من النظم الاجتماعية الرئيسية فى أى مجتمع لما تقدم به من دور بارز فى اشباع الحاجات الاساسية للافراد وللجماعات وللمجتمعات .

وأوضحت الدراسة أن الرعاية الاجتماعية تهدف الى الوقاية من الوقوع فريسة للامراض والمشكلات الاجتماعية، اما اذا وقعت الامراض والمشكلات فإن جهود الرعاية الاجتماعية تتجه الى التخفيف من التأثير السلبى لهذه الامراض والمشكلات أو المساهمة فى علاجها.

وفى المبحث الثانى من الدراسة استعرض الباحث بعض اشكال الرعاية الاجتماعية فى دولة الامارات العربية المتحدة فى الماضى والحاضر.

وقد اوضحت الدراسة ان المتتبع لتاريخ

الرعاية الاجتماعية فى الامارات يستطيع ملاحظة ان مفهوم الرعاية الاجتماعية قد بدأ يتجه الى الاخذ بالاساليب الوقائية والتنموية الى جانب الاسلوب العلاجى.

هذا ولقد استندت الرعاية الاجتماعية فى الامارات فى الحاضر لاول مرة الى قوانين وتشريعات ملزمة وضعها الانسان بعد ماكانت تستند فيما قبل الى شرائع سماوية نصت عليها الاديان ، وعلى عادات وتقاليد واعراف المجتمع.

ولم تعد مسئولية الرعاية الاجتماعية فى دولة الامارات قاصرة على وزارة العمل والشئون الاجتماعية، بل هى مسئولية مشتركة مع جهات حكومية اخرى مثل: وزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة الاعلام والثقافة.

ايضاً هناك مسئولية كبيرة يتحملها القطاع الاهلى التطوعى فى مجالات الرعاية الاجتماعية.

وقد خصص المبحث الثالث من الدراسة لاستعراض التحديات التى تواجه برامج الرعايه الاجتماعية فى الامارات، ومن امثلة تلك التحديات: الطبيعة الغريبه للتركيبه السكانية فى مجتمع الامارات والناجمة عن الزيادة المستمرة للهجرة الوافدة اليه ، وخاصة من دول شرق آسيا. اذ ان حوالى ٧٧٪ من السكان الوافدين ينتمون الى حوالى(٧٠) جنسية على رأسها الجنسيات الباكستانية والايرانية والهندية والفلبينية ، ثم حاجز اللغه حيث ان اكثر من ٥٠٪ من السكان غير ناطقين بالعربية، وكذلك قلة البيانات الاجتماعية الاحصائية، ووجود عجز واضح فى عدد الاخصائيين الاجتماعيين والباحثين الاجتماعيين العاملين فى مؤسسات التنميه والرعايه الاجتماعية .

وقد جاء المبحث الرابع برؤى مستقبليه للرعاية الاجتماعية فى الامارات ، وباعتبار ان التخطيط للمستقبل أمر حتمى تفرضه النظرة المستقبلية لجميع الامور فكان من الضرورى مراعاة مجموعة من الاعتبارات والتوجهات مثل المحافظة على القيم والمبادىء الاسلامية فى المجتمع، والتأكيد على الشخصية العربية والثقافة الوطنية لمجتمع الامارات ، وتعزيز الكيان الاتحادى للرعايه الاجتماعية فى مختلف الامارات وحسن استثمار الموارد البشريه عن طريق تقديم الخدمات المختلفه اليها.

■ **الائتمان السمكى ودوره فى تطوير قطاع الثروة السمكيه فى مصر ./ اعداد سمير عبد الحميد عريقات .- القاهرة: معهد التخطيط القومى، سبتمبر ١٩٩٧ -٦٨ص [سلسلة المذكرات الخارجيه رقم ١٥٩٤].**

يعتبر الائتمان السمكى احد المحددات الهامة فى تطوير هذا القطاع، وعلى الرغم من تعدد مصادر هذا الائتمان الا ان تلك المصادر لا تستطيع الوفاء بالائتمان المطلوب كماً وكيفاً، للعديد من الاسباب.

وتستهدف هذه الدراسة القاء الضوء على دور كل من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وصندوق التنمية المحليه وصندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك باعتبارهم الروافد الثلاثة الاساسية لاقراض قطاع المصائد، والتعرف على العوامل المؤثره على الائتمان السمكى من تلك المصادر.

وتضم هذه الدراسة ستة اجزاء - يتضمن الجزء الاول منها المقدمه واستعراض للفجوه السمكيه فى مصر، ثم اهمية واهداف الائتمان لقطاع الثروة السمكية.

ويتناول الجزء الثانى السياسة الائتمانية للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى مجال الثروة السمكية ، ومن ثم النشاط الائتمانى السمكى للبنك.

أما الجزء الثالث فقد تم تخصيصه لصندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك، وفى هذا الجزء تم دراسة تطور القروض التى منحها الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٤/٨٣- ١٩٩٥/٩٤ وفقاً لآجالها واغراضها، وقد استخلصت الدراسة بعض المؤشرات الاقتصادية، ثم تناول هذا الجزء شروط الاقتراض من الصندوق.

وفى الجزء الرابع تم دراسة دور صندوق التنمية المحلية فى مجال الاقراض السمكى، وسياسة الصندوق واجراءات الحصول على قروض النشاط السمكى، ثم تم دراسة النشاط الاقراضى للصندوق فى مجال الثروة السمكية.

وفى الجزء الخامس تم دراسة سعر الفائدة على قروض المشروعات السمكية فى اطار تحليلى، حيث تم حساب اسعار الفائدة الفعلية التى تحصل عليها جهات الاقراض ثم سعر الفائدة الحقيقى على تلك القروض فى ضوء معدل التضخم النقدى السائد.

وفى الجزء السادس تم وضع مقترح لدعم وتطوير الائتمان السمكى فى مصر من خلال التمحور حول مركز لتنمية المشروعات السمكية.

Marketing expenses in wholesale stage cover about 2.15%, 2.07%, 2.5%, 3.96 and 3.3% of consumer price in cases of cow veal, buffalo veal, beef and buffalo, buffalo calves and sheeps respectively. Marketing expenses in retail stage represent about 2.15%, 2.04% 1.0%, 11.82% and 7.6% of consumer price in each of the above mentioned cases.

Producers profit margin represents about 10.4%, 10.6%, 6.3%, 12.2% and 8.9% of consumer price in cases of cow veal, buffalo veal, beef and buffalo, buffalo calves and sheeps respectively. Wholesaler profit margin covers about 5.65%, 4.8%, 7.1%, 7.6% and 15.6% of consumer price in each of the above mentioned cases. Percentage of retailer margin profit is estimated by 9.65, 10.4%, 13.2%, 11.02% and 11.1% of consumer price in the same cases respectively.

7-The profit margin of producers and traders as a percentage of consumer price, in comparison with production cost and marketing expenses in one side, and with capital cycle duration for each of producers (180 days) and traders (7 days in both of marketing stages) in the other side, shows the unfair distribution of consumer price among producer and traders. This is due to shortcoming of meat market mechanism. Remedies of this need careful and deep studies.

represents about 71.4%, 72.4%, 73.2% 94.3% and 83.0% of total production cost (Excluding purchasing price of animal head) in cases of cow veal, buffalo veal, beef and buffalo, buffalo calves, and sheeps respectively. Labor cost represents about 14.3%, 14.7%, 14.0%, 3.4% and 6.7% of total production cost (excluding purchasing price of animal head) in each of the above mentioned cases respectively. Purchasing price per head of animals represents about 65%, 66%, 64.5%, 40.4% and 70% of total fattening cost in cases of cow veal, buffalo veal, beef and buffalo, buffalo calves and sheeps respectively.

4-For wholesaler, purchasing price per head of animal represents about 97.4%, 97.5%, 96.4%, 94.3% and 95% of total cost in wholesale stage in cases of cow veal, buffalo veal, beef and buffalo, buffalo calves and sheeps respectively. Profit margin in this stage represents about 6.8%, 5.9%, 11.2% 10.8% and 23.7% of total cost in each of the bove mentioned cases respectively.

5-For retailer, purchased value of meat represents about 97.3%, 97.5%, 96.2%, 92.3% and 90.1% of total cost in this stage, in cases of cow veal, buffalo veal, beef and buffalo, buffalo calves and sheeps respectively. Retailer margin profit is estimated by 12.6%, 13.0%, 19.5%, 16.0% and 13.5% of total cost in each of the above mentioned cases respectively.

6-As for consumer price distribution, the study shows that meat production cost covers about 70% of consumer price in cases of beef and buffalo and about of 53.5% of consumer price in cases of buffalo, calves and sheeps.

Meat marketing cost in Greater Cairo Region

Bahaa M.Moursi, Seham A.Marwan, Salah M. Maklad

Beef, buffalo, camel, sheep and goat meat represent about 40% of per capita consumption of animal protein in Egypt-demand for meat is restricted by its high prices, particularly demand of low income classes. Marketing cost represents a relatively high margin of consumption price. This is due to shortcoming in meat marketing system.

This paper aims to assess meat marketing cost in Greater Cairo region. This is to investigate and understand factors affecting price level of meat and consequently to raise recommendation for price policy preparation.

Data of meat production, consumption and prices were collected and analyzed for the period 1980-1994. To obtain Data on production and marketing costs and to estimate profit margin in consumer price for producers and traders, random sample of meat producers, traders and slaughter-houses was chozen.

Major findings of the study can be summarized as follows:-

1-Meat production showed a positive trend of an annual growth rate of 2.28% during the period 1980-1994. This is mostly due to the significant increase of beef production in the last ten years, because of incentives provided by government to producers.

2-Major cost component for producers is feeding which

Upgrading Low Housing Districts (Critical View)

Rawya Mohamed Aglan

This research handles the problem of urban upgrading of low housing districts taking into consideration the effect of socio-economic factors on the process of upgrading.

The research is trying to answer the following questions:

- Is there an influence of the socio-economic factors of a certain local district on the process of urban upgrading this low housing district?

- What are the socio-economic factors that affect positively or negatively the process of upgrading?

- Can we orient these socio-economic factors to certain directions, so that the process of upgrading would be more successful?

- What are the tools for orienting these socio-economic factors to give positive effects on the process of urban upgrading of low housing districts, so that the urban environment would reach an ideal form?

The research is built on a certain hypothesis that says "that the specific socio-economic factors in a certain local district has a strong effect on the process of upgrading, and orienting these factors to certain directions can guarantee a successful upgrading in the local low housing districts".

The research tries to prove this hypothesis and reach the kind of positive socio-economic factors.

This could be referred to the obstacles that the Bank faced in circulating the projects and to the strong competition of Trade Banks.

The researcher believes that the Bank should have more positive financing policy towards this important sector in Kuwait economy, taking into cosideration supporting its resources and expanding its investment operations and developing small and craft industries.

The Role of Kuwait Banking System in Financing the Industrial Sector during the Period 1974-1996 With Special Reference to Kuwait Industrial Bank

Ibrahim Nassar Salman

The banking industry developed in Kuwait, achieving prominent progress during the period 1974-1996.

The Kuwait Banking System has financed the industrial development, but it was noticeable that the credit rate of the industrial sector decreased to 4,3% of the gross credit facilities offered during the period from 1974 to 1996. Whereas personal, real estate and trade credit facilities had the greatest share of those facilities during the same last period.

The decrease in the credit rate for the industrial sector is due to its long firm financing nature, which is unsuitable to the conditions and resources of trade banks. As for the Kuwait Industrial Bank, although it is the only banking organization specialized in offering mid and long term loans, to the industrial sector, it can be observed that its role in financing the industrial projects is still very limited.

The relative importance average of the industrial loans to the gross assets during the period 1975 - 1996 was about 11,6%, which is a very low rate. At the same time, Kuwait Industrial Bank has participated with a small rate in financing the industrial projects, amounted to 3% of the gorss investments in 1996.

in particular in the first two groups of countries (the counry members in OAPEC). However, the model did not perform well in some countries as far as significant price and income response are concerned. Compared to other demand studies, we found that energy demand elastics are somewhat similar.

Finally, as energy lays an essential & crucial role in the worldwide economies and development, providing opportunities for all nations to reach their potential of better standards, thus the study opens the door for more research on energy demand management.

specified for country groups and individual countries. At last, projection of energy consumption in the Arab countries based on the population and GDP growth rates as well as energy domestic prices is reported.

According to the results, it is argued that energy demand, in general, progressed rapidly than the GDP in the Arab countries in the last three decades. The highest growth rate was seen in the seventies in particular: its level exceeds 12% compared with 7% in the eighties.

Energy consumption structure in the Arab countries shows that oil products still plays the dominant role (74% in the 1970, decreased to 38% by 1996). This must be changed because oil can be exported and bring back hard currency. The best substitute for oil and oil products is gas which is abundant in many countries such as Algeria, Emirates, Bahrain, Qatar, Lybia, Kuwait and Oman, in which countries gas consumption exceeds 50% of total energy consumption in 1996.

Moreover, per capita energy consmption has increased on average by some 6% during the 1970-1996 period.

The study has applied a regression model relating total energy consumption to variables reflecting economic activity, population growth and prices. Such model was tested for country groups as well as for individual countries. The tested model performed well, in terms of the significance level and statistical relevance. Per Capita GDP was found significantly and positively related to energy consumption,

Consumption of Oil and Energy In Arab Countries, and Future Forecasting (1970-1996)

Wanis F. Abdel Aal

Recent Trends show that Arab Countries have experienced increases in the consumption of oil and energy. Considering this growth in energy demand is an important factor for investment planning, pricing, and energy management. However, in the Open Literature, we have not found too much studies of energy demand for particular country in spite of the economy's dependence on energy economic development relationship.

The aim of the current study is to explore and examine the consumption of energy and oil in the Arab Countries during the 1970-1996 period.

The study gives estimates of the future consumption until the year 2010, under some assumptions concerning gross domestic product, population, and energy prices.

In the first section of the study, the analysis of energy consumption according to the final use is considered. The structure and role of oil products in different sectors of economy is compared to other forms of energy such as electricity, coal and gas. In the second section, regression model explaining factors affecting energy consumption is estimated and the related coefficients and their statisitcal significance are tested. This estimation model was

Vol.7 No.1 June 1999

ROUND TABLE :

- Egypt and Future Challenges.

  4- Building and Construction Sector..... (Group of Experts) 189

CONFERENCES AND SEMINARS :

- Islamic World and Civilization Challenge.Cairo :28-30 Sept.1996 .....
  .....(Ahmed Mandour) 257
- Arab Seminar About Trade and Investment Cairo:25-26 May 1997.....
  .....(Samir Orykat) 275
- Strategic Planning and Agricultural Credit in Egypt . Cairo
  31/3-1/4/1997 ..... (Magdi Khalifa) 285
- ANNOTATED BIBILIO GRAPHY ON RECENT ISSUES OF INP.....
  .....(Mohamed A.Nassar) 302

The opinions expressed in this review are those of the authors and not necessarily of the INP

Contents

Vol. 7 No.1 June 1999

EDITORIAL 4

STUDIES AND RESEARCHES :

- Consumption of Oil and Enery in Arab Countries...(Wanis F.Abdel Aal) 5
- The Role of Kuwait Banking System in Financing the Industrial Sector during the period 1974-1996 With Special Reference to Kuwait Industrial Bank .....(Ibrahim Nassar Salman) 36
- Upgrading Low Housing Districts (Critical View)..... (Rawya M.Aglan) 66
- Meat Marketing Cost in Greater Cairo..... .....(Bahaa M.Morsi, Seham A.Marwan, Salah M.Maklad) 88

TRANSLATIONS :

- Privatization of Infrastructure (Part 2).....(Pierre Guislan) 109

FROM INP RESEARCHES :

- Economies of Tourism in Egypt and Their Reflections on the National Economy.....(Eglal Rateb) 169

مطبعة معهد التخطيط القومى